فعله ولو صبيا وكافرا وحائضا ونفساء حيث لا نقض اما اذا لم
ياذن فلا يصح لانتفاء قصده ويشترط ان ينوي الآذن عند
النقل وعند مسح الوجه كما لو كان هو المتيمم والا فلا يصح
جزما كما لو يممه بغير اذنه فانه يكون كتقرضه للتيمم
وسواء كان له عذر في ذلك امر لا وقيل يشترط فيما لو يممه
غيره باذنه ان يكون له عذر لانه لم يقصد التراب فهو كشخص
على الاول تركه مع القدرة للخروج من الخلاف بل يكره ذلك
ويجب عليه عند العجز ولو باجرة حيث قدر عليها وان كان
نقل التراب اي تحويله من ارض او ثوب الى العضو الممسوح
بنفس ذلك العضو او بغيره على ما مر وركن الشيء جانبه
الاقوى وجمعه اركان وذكرها هنا تبعا والنية
ومسح الوجه ومسح اليدين والترتيب وستاتي مرتبة كذلك
وزاد في الروضة تشييب التراب والقصد قبيل الاستعاطها
اولي لان التراب كالماء في الوضوء وهو شرط لكن تقدم ثم
انه ركن هنا واما القصد فداخل في النقل لانه اذا نقل
التراب على الوجه المشروط وقد نوى كان قاصدا قال
السبكي لو حذف ذكر القصد كفاه ذكر النقل فانه يلزم
منه القصد قال الولي العراقي وفيه نظر لانفكاك القصد
عن النقل فيما اذا وقف في مهب الريح بنية تحصيل التراب
عليه فلما حصل نوى ورده فانه في هذه الصورة قصد
ولم ينقل ويرد بان ما ذكره غير وارد على السبكي لانه
انما ذكر انه يلزم من النقل القصد لا ان القصد يلزم
منه النقل وخرج بقوله نقل التراب ما لو كان على العضو
فرده من جانبه الى اخر فانه لا يكفي ولو تلقى ترابا
من الريح بنحو كمه ومسح به وجهه او تمرغ في التراب

ولو

ولو بلا عذر اجزاه لانه نقل بالعضو الممسوح اليه لا يقال
المحدث بعد الضرب وقبل المسح مضر كالضرب قبل الوقت
او مع الشك في دخوله مع ان المسح بالضرب المذكور لا يتاتى
عن التمعك والضرب بما على كمه او يده فينبغي جوازه
في ذلك لانا نقول يجوز عند تجديد النية ويكون كما لو كان
التراب على يديه ابتداء وحل المنع عند عدم تجويزها
لبطلانها وبطلان النقل الذي قارنته فلو نقل
التراب من وجه الى يد بان حدث عليه تراب بعد زوال
ما مسحه به من التراب او عكس بان نقل من يده الى وجهه
او من يد الى اخرى او من عضو تعدد عليه بقصد
انفصاله عنه ومسحه به كفى في الاصح لانه منقول من
عضو غير ممسوح به فجاز كالمنقول من الراس والظهر
وغيرهما والثاني لا يكفي فيهما لانه نقل من محل الفرض
كالنقل من بعض العضو الى بعضه مع تردده عليه
من غير نقل عنه ودفع بانه لا انفصال انقطع حكم ذلك
العضو عنه بخلاف تردده عليه ولو يممه غيره باذنه
فاحدث احدهما بعد اخذ التراب وقبل المسح لم يضر كما
ذكره الغاضي حسين في فتاويه وهو المعتمد اما الاذن
فلانه غير ناقل واما المأذون له فلانه غير متيمم
وكذا لا يضر حدثهما في الحالة المذكورة ايضا كما اشار
الى الركن الثاني بقوله ونية استباحة الصلاة
ونحوها مما تفتقر استباحته الى طهارة كطواف وسجود
تلاوة وشكر وحمل مصحف فكلامه هنا في صحة التيمم من
حيث الجملة اما ما يتبيح به فسياتي والفرق بين ان
يبقى الحدث او لا حتى لو تيمم بنية الاستباحة ظانا